

CDIP/18/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 يونيو 2016

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2016

### تقرير عن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية

من إعداد الأمانة

1. عُقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية في مقر الويبو في جنيف، في الفترة من 7 إلى 8 أبريل 2016، وذلك عملاً بقرار اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية (اللجنة)، الذي اتخذته في دورتها الرابعة عشرة ( انظر الفقرة 16 من ملخص الرئيس).
2. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة بادرت إلى اتخاذ قرار عقد المؤتمر في دورتها الحادية عشرة. وتضمن القرار توجيهات إلى الأمانة بشأن الجوانب الموضوعية واللوجستية للمؤتمر، وطلب إلى الأمانة جملة أمور، من بينها، إعداد تقرير وقائعي، يلخص المناقشات الرئيسية للمؤتمر، وتقديمه إلى اللجنة (انظر الوثيقة CDIP/11/5).
3. وعليه، يحتوي مرفق هذه الوثيقة على التقرير الوقائعي المطلوب عن المؤتمر.
4. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## تقرير عن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية

1. عُقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية (يُشار إليه في يلي بالمؤتمر) في الفترة ما بين 7 و8 أبريل 2016، في مقر الويبو في جنيف. ويهدف المؤتمر إلى "مناقشة دور الملكية الفكرية في التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات واستكشاف آفاق المستقبل".
2. وكان المؤتمر مفتوحاً لمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وجرت وقائع المؤتمر باللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية، مع ترجمة فورية على مدار الاجتماع.
3. وافتتح المؤتمر الدكتور فرانسيس غري، المدير العام للويبو. وعقب عبارات الترحيب، التي قدمها سعادة السفير ألبرتو بدرو دالوتو، سفير الأرجنتين وممثلاً الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ألقى سعادة السيد روب ديفيس، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا الكلمة الرئيسية.
4. واستفاد المؤتمر من حضور 21 مشاركاً، جرى اختيارهم من قائمة سابقة أعدتها الأمانة، وبناء على اقتراحات جديدة قدمتها الدول الأعضاء. وتم إلقاء الاعتبارات اللازمة لمبادئ التوازن الجغرافي والخبرة المناسبة وموازنة الرؤى. وتُتاح نبذة عن المتحدثين في المؤتمر على الرابط التالي:  
[http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo\\_ipda\\_ge\\_16/wipo\\_ipda\\_ge\\_16\\_www\\_333738.pdf](http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo_ipda_ge_16/wipo_ipda_ge_16_www_333738.pdf)
5. ويتمحور المؤتمر حول الموضوعات الستة التالية:
  - (أ) التنمية الاجتماعية ودور الملكية الفكرية؛
  - (ب) التنمية الاقتصادية ودور الملكية الفكرية؛
  - (ج) التنمية الثقافية ودور الملكية الفكرية؛
  - (د) تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية: مشاطرة الممارسات واستحداث الاستراتيجيات؛
  - (هـ) التعاون العالمي في سبيل الملكية الفكرية والتنمية: دور الويبو وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية؛
  - (و) الملكية الفكرية من أجل التنمية: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل.
6. وجرت مناقشة جميع الموضوعات في جلسة عامة، حيث يبدأ مُوجه الحوار بتقديم الموضوع، ثم يناقشه المتحدثون، ويُختتم بعرض دراسة إفرادية، توضح عملياً استخدام نظام الملكية الفكرية في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
7. وعُقدت، عقب عرض كل موضوع، جلسة "للأسئلة والأجوبة" (Q&A)، حسب ما سمح الوقت بذلك. وجرى نقاش بين المشاركين وأعضاء فريق المناقشة.
8. وتم تقديم ست دراسات إفرادية، هي:
  - (أ) من صميم القلب – العلامات المولدوفية؛
  - (ب) تصميم برنامج بشأن المؤشرات الجغرافية لبحار الجيرك الجامايكي؛
  - (ج) تسخير الملكية الفكرية لتسويق نتائج الأبحاث: تجربة جامعة باكستانية؛

- (د) أمواج - هدية الملوك، عطور عُمان التقليدية؛
- (هـ) إعادة توسيم صورة أفريقيا من خلال مجموعة "Label TV & Radio"؛
- (و) تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية في إثيوبيا.
9. ويمكن الاطلاع على برنامج المؤتمر على الرابط التالي:  
[http://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=313876](http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=313876)
10. وعرضت أربع دراسات إفرادية، هي: إثيوبيا، جامايكا، مولدوفا، باكستان نتائج أعمالها خارج قاعة المؤتمر، باستخدام الوسائط المتعددة وغيرها من طرائق العرض.
11. وإضافة إلى ذلك، نُظِم على هامش المؤتمر عرض توضيحي بشأن "نقل التكنولوجيا في سيبو، الفلبين"، قدمته السيدة إيفلين ب تابوادا، عميدة كلية الهندسة، جامعة سان كارلوس، الفلبين، التي نجحت في تحويل نفايات الفواكه والخضروات إلى منتجات مبتكرة، وسجلت براءات لهذه التكنولوجيات. علماً بأن السيدة إيفلين هي أحد المستفيدين من عدة فرص تدريب قدمتها الويبو، مما ساعدها على تسخير نظام الملكية الفكرية لفائدة بلدها.
12. ونُظِم على هامش المؤتمر أربعة أحداث جانبية أخرى، استخدمت منصات لعرض نتائج أربعة مشروعات من مشروعات جدول أعمال التنمية، وهي قاعدة بيانات لمطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (IP-DMD)، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ومشروع بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومشروع رائد لإنشاء أكاديميات وطنية جديدة في مجال الملكية الفكرية.
13. وحضر اليوم الأول للاجتماع نحو 400 مشاركاً، بمن فيهم مندوبون من أكثر من 75 دولة عضواً. ومن بين الدول الأعضاء المشاركين 26 مندوباً تمولهم الويبو حتى الدورة السابعة عشرة للجنة المنعقدة في الفترة من 11 إلى 15 أبريل 2016. وتم خلال يومي المؤتمر تسجيل ما يزيد على 600 مشاهدة عبر البث الشبكي.
14. وفي فبراير 2016، أطلق موقع الويبو صفحة أُسِّت خصيصاً للمؤتمر 1. وتقدم الصفحة جميع المعلومات ذات الصلة بالمؤتمر، ويمكن من خلالها الاطلاع، حسب الطلب، على العروض والفيديوهات المقدمة في المؤتمر. وتتيح الصفحة أيضاً خدمة تسجيل المشاركين. ويمكن التسجيل بصورة شخصية أثناء الاجتماع.
15. ووزعت أيضاً على جميع المشاركين حقيبة للترحيب بهم، تحتوي على مواد ترويجية ومعلومات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، فضلاً عن توزيع وحدة تخزين بيانات ناقل USB تحتوي على عروض المتحدثين.
16. وفي المساء الأول للاجتماع، أقام المدير العام، السيد فرانسيس غري، حفل استقبال حضره جمهور غفير في مبنى الويبو الرئيسي.
17. وإضافة إلى صفحة الويب المشار إليها أعلاه، نجحت الأمانة في الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً لتعزيز هذا الحدث، من خلال تقديم نشرات داخلية، وقوائم بريدية، ونشرات إعلامية، وبوابات لوسائط الإعلام الاجتماعية، مثل: تويتر وفليكر، وكذلك بوابات لوسائط الإعلام المتعلقة بالملكية الفكرية مثل IPwatch وغيرها. وخلال المؤتمر غرد المشاركون على النقاط الرئيسية للاجتماع عبر وسائط الاعلام الاجتماعية، وأجرت الصحافة مقابلات مع بعض من المتحدثين.

18. وتلقت أمانة الويبو ردود أفعال إيجابية خلال الحفل الختامي وبعد المؤتمر من الدول الأعضاء والمتحدثين ومقدمي الدراسات الفردية والمشاركين، معربين عن رضاهم عن الجوانب الموضوعية وكذلك اللوجستية للمؤتمر.

### الجلسة الافتتاحية

19. رحب المدير العام للويبو، دكتور فرانسيس غري، بالمشاركين وأعرب عن سعادته لاستضافة هذا المؤتمر، لا سيما أن قاعدة الويبو تضم شراكة بين القطاعين العام والخاص، تبعث على الاهتمام بشكل كبير. وأشار إلى أن الملكية الفكرية لم تعد على هامش منظومة الاقتصاد العالمي، وإنما باتت تكتسي أهمية محورية، مع تبني المزيد والمزيد من الحكومات في جميع أنحاء العالم الابتكار باعتباره جزءا رئيسيا من استراتيجياتها الاقتصادية. ويمثل دور الملكية الفكرية في ما يتعلق بالابتكار في حماية الميزة التنافسية التي يمنحها الابتكار. ولذلك، فإن الموضوع الذي يتناوله هذا المؤتمر هو بالتأكيد من الأهمية بمكان. ويرد النص الكامل للبيان الافتتاحي للمدير العام على الرابط:

[http://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=336662](http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=336662)

20. وأعرب سعادة السفير ألبرتو بدرو دالتو، سفير الأرجنتين وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف، ورئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عن تقديره لدعم الويبو المتواصل لقضية الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الملكية الفكرية قد تكون غير مرئية في بعض الأحيان فإن لها دورا حيويا في العالم اليوم، نظرا لطبيعتها الشاملة المرتبطة تقريبا بجميع مجالات الحياة البشرية، مثل: تحسين مستوى الرعاية الصحية وتعزيز التعليم وحماية البيئة وكذلك حماية الحقوق المدنية والسياسية. وحث السفير على إحراز التقدم من خلال تعزيز نظام الملكية الفكرية، وفي الوقت نفسه حماية وتعزيز مصالح أولئك الذين هم بحاجة إلى التنمية. وذكر مجددا بمجدول أعمال التنمية 2030، وشجع الويبو بوصفها جزءا من منظومة الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدها لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها وغاياتها. ويرد النص الكامل لبيان سعادة السفير دالتو على الرابط التالي:

[http://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=335736](http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=335736)

21. وقدم معالي السيد روب ديفيس، في كلمته الرئيسية منظورا رفيع المستوى بشأن الكيفية التي يمكن بها لنظام حقوق الملكية أن يساعد البلدان النامية على أفضل وجه، بما فيها البلدان الأقل نموا لتحقيق أهدافها الإنمائية. وأشاد بالويبو لما اتخذته من خطوات وما تبذله من جهود مستمرة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن قدرا كبيرا من العمل بشأن العلاقة بين نظم الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية اضطلع به تحت رعاية الويبو. مشيرا إلى أن البلدان تبنت مسارات شتى في سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت حماية الملكية الفكرية بطرق مختلفة في أوقات مختلفة لدعم جهود التنمية. وأكد على الحاجة إلى تقييم التكاليف والفوائد المترتبة على إصلاحات حقوق الملكية الفكرية في سياقات بعينها. ونوه إلى أن الإصلاحات ينبغي أن تستند إلى أدلة قوية، وأن تُنفذ عقب مشاورات كثيفة مع القطاعات والصناعات والشركات المتأثرة. وأشار إلى أن الخطة الوطنية للتنمية في جنوب أفريقيا تدعو إلى زيادة التركيز على الابتكار وتحسين الإنتاجية وزيادة السعي المكثف نحو اقتصاد قائم على المعرفة. وأضاف أن جنوب أفريقيا لديها تاريخ طويل في حماية حقوق الملكية الفكرية، وبصفتها دولة موقعة على اتفاقات الويبو، اعتمدت جميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تريبس وفذتها. واختتم بدعوة الويبو من خلال اللجنة ووفقا لجدول أعمال التنمية إلى دعم الجهود الجارية والرامية إلى صياغة سياسات الملكية الفكرية التي تدعم أهداف التصنيع في أفريقيا. ويرد النص الكامل لكلمة معالي السيد روب ديفيس على الرابط التالي:

[http://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=335683](http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=335683)

## المداولات<sup>2</sup>

22. وعقب الجلسة الافتتاحية، تم تقديم الموضوع الأول: *التنمية الاجتماعية ودور الملكية الفكرية*. وقامت السيدة وانغ بينينج، نائب المدير العام لليويو، بتوجيه النقاش في هذا الفريق. وقدم المتحدثان، وهما الأستاذ كيث ماسكوس، نائب عميد كلية العلوم الاجتماعية، شعبة الاقتصاد، جامعة كولورادو، بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية، والأستاذ شامناد بشير، الحاصل على أستاذية البحث الفخرية في قانون الملكية الفكرية، جامعة نيروما، ومؤسس شركة سبايسي أي بي، بنغالور، الهند، فكرة عن تأثير حقوق الملكية الفكرية على التنمية الاجتماعية، وسلطا الضوء على القضايا العالمية الرئيسية التي يمكن للملكية الفكرية أن تساعد فيها على ضمان التنمية المستدامة، والفوائد الاجتماعية التي يمكن جنيها من نظام فعال للملكية الفكرية.

23. وتحدث الأستاذ ماسكوس حول مفهوم التنمية الاجتماعية، ورأى أنه مفهوم عام وشامل، ومن ثمّ يتعذر مناقشته في جلسة واحدة. وعزّفه بأنه إنشاء أسواق وهيكل مؤسسية، ونموها على نحو مستدام لتسهيل وتشجيع إجراء تحسينات مستمرة في مستويات المعيشة، وزيادة قدرات المجتمع والحكومات والشركات والمؤسسات التعليمية والسلطات الصحية، وما إلى ذلك لتلبية احتياجات المواطنين فيما يتعلق بالسلامة البدنية والتفاعلات الاجتماعية المثمرة. ورأى أن تأثير حقوق الملكية الفكرية قد يكون متعددًا ومتشعبًا في جميع جوانب تلك العمليات. وأفاد بأن نظام حقوق الملكية الفكرية الفعال قد يعتمد على العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل مستوى التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري والمنافسة والافتتاح على التجارة وآفاق الابتكار والإبداع. ويمكن للحكومات أن تتخذ خطوات لتحسين فعالية نظام حقوق الملكية الفكرية، عن طريق دمج هذه الحقوق في نظام يهدف إلى تحقيق أهداف إتمائية أوسع نطاقًا. وبدأ السيد ماسكوس باستعراض نوعي للطرائق العديدة التي من المفترض أن تعود بها حقوق الملكية الفكرية بالفائدة على الاقتصاد من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تطرق إلى التكاليف المحتملة. وأشار الاستعراض في البداية إلى أن ثمة معلومات قليلة نسبيًا عن العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار والإبداع في البلدان النامية. وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن إصلاح نظام البراءات من شأنه أن يحفز الابتكار في الاقتصادات الناشئة، بيد أن هناك القليل من الأدلة على ذلك في الدول الأكثر فقرًا. وتدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث حول محددات الإبداع في القطاعات غير الرسمية، وكيفية تأثيرها بالملكية الفكرية، إن كانت تتأثر بها على الإطلاق. ويمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تكون وسيلة فعالة لزيادة تدفقات التكنولوجيا في قنوات السوق، ولكن بشرطين. أولاً، ينطبق هذا الاستنتاج على الاقتصادات الناشئة والمتوسطة الدخل، التي تتوفر فيها شروط أساسية معينة. ثانيًا، لا تتوفر الكثير من الأدلة على هذا التأثير في الاقتصادات الأشد فقرًا. ومع أن هذه النتيجة مثيرة للاهتمام، إلا أنها لم تعد بفائدة تُذكر حول الآليات التي أدت إلى هذا الانتشار، وأنها لم تقدم دليلًا على تأثير حقوق الملكية الفكرية الرسمية على التقليد وغيره من صور التعلم غير السوقية.

24. وخلص العرض إلى أفكار حول الدروس المستفادة في مجال السياسة العامة. وأشار الأستاذ ماسكوس إلى أنه من المنطقي للبلدان النامية أن تستفيد من المرونة المتاحة في تصميم حقوق الملكية الفكرية ونطاقها. وهناك أيضًا وسائل يمكن للحكومات من خلالها تشجيع المبدعين المحليين والمبدعين في مجال المعرفة لاستخدام النظام الموسع. ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الحقوق في سياق الاحتياجات والاستراتيجيات التنموية الشاملة. وأخيرًا، أدلى بملاحظتين حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد على تحسين تدفق المعلومات والمعرفة للمساعدة في التنمية. أولاهما: تأسيس مجتمعات للوصول تُمكن الباحثين والشركات في الدول الفقيرة من الحصول على المعرفة بصورة أفضل، وتطبيق التكنولوجيات التي جرى تطويرها بنسبة كبيرة عن طريق الأموال العامة. وثانيهما زيادة الانتقال المتوسط الأجل للمهارة، التي تبين أنها تؤدي إلى زيادة تدفقات المعرفة الدولية.

<sup>2</sup> وتستند مداخلات المتحدثين الواردة في هذا التقرير إلى الملخصات المكتوبة التي قدمها المتحدثون المقدمة إلى الأمانة.

25. وقدّم السيد بشير شامناد مصطلح "التنمية" بوصفه مصطلحا مثيرا للخلاف الشديد. ورأى أن المقصود به هو الرفاه عموما، سواء المجتمعية أم الفردية، وأن أنظمة الابتكار الحالية في مجال الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في تعزيز ذلك الرفاه من خلال تشجيع التنوع والديمقراطية والعدالة في التوزيع. وأشار إلى أن العلاقة بين زيادة الحماية التي تكفلها الملكية الفكرية وارتفاع معدلات الابتكار لا تزال محل خلاف كبير من الناحية التجريبية، وليس ثمة برهان قاطع عليها. وشدد على ضرورة أن تؤدي وجهة النظر الأحادية التركيز للملكية الفكرية إلى وجهات نظر متعددة تقبل "تنوع" المفاهيم حول أفضل السبل لتحفيز الابتكار. وينبغي التعامل مع الملكية الفكرية على أنها ليست سوى أداة من أدوات تعزيز الابتكار في قطاعات مختارة، ربما القطاعات التي تتطلب استثمارات كبيرة. ولكن حتى في هذه القطاعات، يمكن للمرء أن يفكر في أنظمة لحماية الاستثمار أكثر مباشرة، بدلا من النموذج المعياري للملكية الفكرية الذي يشترط مصفاة معرفية غير محددة الملامح بشكل ملحوظ، تتمثل في الخطوة الابتكارية أو عدم البدهاءة. وهو شرط غير مناسب تماما لحماية الاستثمار، إن كانت حماية الاستثمارات تصنف كهدف سياسي يستحق الشاء والتقدير على الإطلاق. ومضى يقول إن الالتزام بالتنوع أو التعددية يضمن ألا ينتهي الأمر بفرض إطار للملكية الفكرية رسمي إلى حد كبير على الاقتصاد غير الرسمي "اقتصاد الظل"، وهو ما حظي بأهمية كبيرة في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار. وأن الالتزام يعني بذل بعض الجهد لفهم الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة العمليات المبتكرة، والعوامل المحركة للإبداع، وآليات التملك، وأنماط الانتشار، وتبادل الأدوات الإبداعية قبل اتخاذ قرار بشأن مجموعة المعايير المناسبة لمواصلة تعزيز الإبداع والتنمية.

26. وأشار السيد بشير إلى أن خطاب الملكية الفكرية كان يجب أن يتسم بطابع ديمقراطي بدرجة أكبر، كي يكون مفهوما للمجتمع ككل. ومن وجهة نظره، ثمة حاجة إلى إحياء خطاب الملكية الفكرية من جديد بعيدا عن كهنوت الملكية الفكرية الحصري، الذي يتألف من مجموعة مختارة من المحامين وراسمي السياسات العامة يتحدثون لغة غريبة تقتصر على فئة معينة، ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على هذه السياسات لتضم مجموعة أكبر من ذوي الشأن ضمن صفوفها. واختتم حديثه قائلا إن معظم مشاكل العالم تتعلق "بالتوزيع"، ولو أن أنظمة الملكية الفكرية تمكنت من أن إيجاد سبل لتحقيق قدر أكبر من العدالة في التوزيع، لكانت قطعت شوطا طويلا في معالجة العديد من المظالم التي كثيرا ما تتهم أنظمة الملكية الفكرية بالتحريض عليها. ومضى مشيرا إلى ضرورة أن يسفر التركيز أحادي البعد على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها عن إطار أكثر تطورا، يولي اهتماما كافيا لواجبات الملكية الفكرية، وأيضا للواجبات التي تكفل أنظمة أكثر إنصافا من منظور التوزيع، تؤدي إلى رفاه اجتماعي شامل.

27. وعقب العروض التوضيحية للمتحدثين، قُدمت دراستان إفراديتان عرضتا نموذجا لدور الملكية الفكرية والانتفاع بها في تشجيع التنمية الاجتماعية في الممارسة العملية، وهما:

28. دراسة إفرادية بعنوان: من صميم القلب - العلامات المولدوفية، قدمها السيد أوكثافيان أبوستول، المدير العام، الوكالة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية، كيشيناو، جمهورية مولدوفا. وتشير الدراسة إلى دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشركات الصناعات الخفيفة في جمهورية مولدوفا. وكانت هذه الدراسة بمثابة منصة روجت للعلامات التجارية المحلية في الصناعات الخفيفة، وجلبت معرفة جديدة، وتعاونت مع المنتجين المحليين من أجل إعادة بناء الاستراتيجيات المحلية لتعزيز العلامة التجارية وتعديلها لتتلاءم مع المعايير الأوروبية، بغية منافسة العلامات التجارية الأوروبية. وانطلق المشروع في 2012، وخلال ثلاث سنوات فقط، حقق نجاحا كبيرا في مولدوفا، وأنشأ علامات تجارية جديدة، وعمل على تنشيط العلامات القائمة بالفعل عن طريق إعادة تسميتها، واكتشاف علامات تجارية وليدة لكنها واعدة. وبفضل هذا المشروع، يشعر المستهلكون في مولدوفا حاليا بالفخر لارتدائهم أزياء تحمل علامات تجارية محلية.

29. وقدمت السيدة سارا ألين، محامية ومديرة مشروع حماية المؤشرات الجغرافية في جامايكا، ماندفيل، جامايكا، دراسة إفرادية أخرى في إطار الموضوع نفسه، بعنوان: تصميم برنامج بشأن مؤشرات الجغرافية لبحار الجيريك الجامايكي. ويعد البهار

الجامايكي المجهز بطريقة الجيرك أحد اساليب الطهي المحلية في جامايكا. وتم في 2008، في إطار مشروع المساعدة التقنية بين مكتب جامايكا للملكية الفكرية والمعهد الفدرالي السويسري للملكية الفكرية، تحديد الجيرك بوصفه منتجا بحاجة إلى الحماية. ظل هذا المنتج قائماً لعدة قرون، وازدادت شعبيته في العقدين الماضيين. وعقب الحصول على مساعدة، تمكن منتجو الجيرك الجامايكيين من تنظيم أنفسهم، ووضع ميثاقهم الخاص للعمل وللدليل للمراقبة، وتسجيل جرك جامايكا بوصفه بيانا جغرافيا. وتشير التقديرات إلى أن صناعة الجيرك تصدّر 666 667 نوعا، تبلغ قيمتها 15 مليون دولار أمريكي سنويا. وعليه، نتيجة المشروع، يحصل ما يقرب من 16 000 مزارع جامايكي على دخله مباشرة من توفير مكونات توابل وصلصة الجيرك، علما بأن ما يقرب من 3 000 من هؤلاء المزارعين هم من النساء.

30. والموضوع الثاني: التنمية الاقتصادية ودور الملكية الفكرية، أدار النقاش السيد يواكيم رايتز، نائب الأمين العام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف. وضم فريق المناقشة ثلاثة متحدثين هم: السيد هينينج غروس روس-خان، أستاذ محاضر في قانون الملكية الفكرية، جامعة كامبردج، والسيد كارلوس ماريا كوريا، مدير مركز الدراسات المتعددة التخصصات بشأن الملكية الصناعية والاقتصاد، ومدير الدراسات العليا في مجال الملكية الفكرية بكلية الحقوق في جامعة بوينس آيرس، والدكتور إيفان بليزنت، عميد أكاديمية الدولة الروسية للملكية الفكرية، موسكو. وتبادل المتحدثون الآراء بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام نظام الملكية الفكرية لتحفيز التقدم والتنمية وتشجيعهما. وتناول المتحدثون الكيفية التي يمكن من خلالها أن تؤدي الملكية الفكرية دورا في دعم الابتكار والإبداع، وفي تشجيع نقل التكنولوجيا على نحو فعال، وتعزيز الامكانيات لرفع مستوى المنافسة الحيوية، وكيفية استفادة البلدان من أوجه المرونة المتاحة في نظام الملكية الفكرية العالمي، واسهامه في اقتصاداتها الوطنية.

31. وتركز عرض السيد هينينج روس-خان التوضيحي على تطوير الحماية بموجب نموذج المنفعة في ألمانيا، وقدم قانونا خاصا صُمم لتغطية الابتكارات والتحسينات الصغيرة أو الإضافية في مجالات التكنولوجيا، التي اكتسبت أهمية وقت تقديمها، إلى أن أصبحت أداة وظيفتها الرئيسية سد الثغرات في الحماية بموجب البراءات، على سبيل المثال: عن طريق الحصول على حماية سريعة مؤقتة لطلبات البراءة التي لم يُبت فيها بعد. وشدد على ضرورة فهم مصطلح "التنمية الاقتصادية" في إطار السياق الأوسع للتنمية المستدامة، التي تدعو بدورها، في المقام الأول، إلى تحقيق التوازن بين الأهداف والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى نحو مماثل، فهم مصطلح "نظام الملكية الفكرية" بصورة واسعة النطاق وشاملة. وتضمن مفهوم "نظام الملكية الفكرية" جوانب للحماية، واشتمل أيضا بالقدر نفسه على جوانب تتعلق بالتقليد والتقييدات والملك العام. ويلقى هذا الفهم الشامل دعما معياريا من المادة 7 من اتفاق ترييس. وينص هذا الحكم على توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى فهم مشترك بغية تحقيق الغرض النفعي العام لنظام الملكية الفكرية، من خلال تشجيع الابتكار، فضلا عن تسهيل سبل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

32. ثم قدم العرض أدلة متواترة على الكيفية التي استخدمت بها البلدان، من الناحية التاريخية، حماية الملكية الفكرية، وأيضا غياب هذه الحماية من أجل تعزيز تنميتها. وتشير أمثلة مختلفة من التاريخ إلى أن البلدان قد تبنت مجموعة من الأساليب يجمعها شيء واحد في الأساس، وهو أن جميعها حاولت تكييف أنظمتها للملكية الفكرية بما يتلاءم مع احتياجاتها التنموية المحلية. ويبدو أن البلدان التي اتخذت خيارات واعية بشأن نظام الملكية الفكرية قد فعلت ذلك عن طريق مواءمة نظام الملكية الفكرية المحلي مع مستوى معين للتنمية. وبصورة أكثر تحديدا، أشار البعض إلى أن "تاريخ قوانين الملكية الفكرية في الدول المتقدمة حاليا يبين أن هذه القوانين لم تحقق حماية قوية إلى أن تناسبت مع مستوى التنمية في البلدان. ويترتب على جميع ما مررنا به، كمبدأ عام في تصميم الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية، أنه لا يوجد نظام واحد مناسب للجميع. في عام 1891 في ألمانيا، ارتبط الأساس المنطقي لإدخال نظام لحماية أدوات عمل جديدة ومحسنة وغيرها من الأدوات النفعية، ارتباطا وثيقا بالفجوة الملموسة في نظام الحماية، التي نتجت عن وضع معايير عالية للحصول على الحماية بموجب البراءات،

وعدم وجود حماية لتصاميم العناصر التقنية أو غيرها من عناصر المنتج الوظيفية المحسنة. واستنادا إلى بيانات طلبات البراءة، حظي نظام نموذج المنفعة منذ إنشائه بترحيب حار من الأوساط الصناعية، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

33. وخلص العرض إلى لفت الانتباه بوجه خاص إلى تهديدين فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة للمرونة في تصميم أنظمة الملكية الفكرية الوطنية لتلبية الاحتياجات المحلية، التي من المرجح أن تتغير مع مرور الوقت. أولا، باتت قواعد الملكية الفكرية في اتفاقات التجارة الحرة تأخذ طابعا شاملا ومُلزما على نحو متزايد، وتنقل في كثير من الأحيان قواعد مفصلة حسب طلب بلد ما بشأن الملكية الفكرية إلى نصوص الاتفاقات الدولية. وبوصفها التزامات تفرضها المعاهدات، تُصاغ هذه القواعد التفصيلية بعد ذلك في قالب القانون الدولي، مع خيارات محدودة للتكيف مع الاحتياجات المحلية المتغيرة. وغالبا ما يصحب هذه العملية انعدام الشفافية والشمولية والمشاركة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن أوجه قصور يتعذر تصويبها في عمليات التنفيذ إذا لم تنص هذه القواعد المتعلقة بالملكية الفكرية على أية أوجه للمرونة في عمليات التنفيذ المصممة على نحو خاص. وليس المقصود بهذا النقد الحكم، بأية حال من الأحوال، على مضمون قواعد الملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الحرة: لكن مجرد تحديد هذه القواعد وشموليتها على هذا النحو يمثل إشكالية كبيرة إذا قبل المرء الاقتراح الأساسي بأنه لا يوجد، بالنسبة للأنظمة الوطنية للملكية الفكرية، نظام واحد مناسب للجميع. ثانيا، قد يكون للاتجاهات الحديثة الرامية إلى الاستفادة من آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، لتقليص إجراءات التقاضي بشأن الامتثال للمعايير الدولية للملكية الفكرية، تأثير أيضا على قدرة الدول واستعدادها لاستخدام أوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية متعدد الأطراف بموجب اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية ومعاهدات الويبو الأساسية.

34. وأشار السيد كارلوس ماريا كوربا إلى افتراضين شائعين: أن الملكية الفكرية تشجع الابتكار، وأن الابتكار يؤدي إلى النمو الاقتصادي. ورأى أن دور الملكية الفكرية فيما يتعلق بالابتكار، إذا ركزنا على البراءات، يعتمد بقوة على السياق المطلوب فيه الحماية. وركز السيد كارلوس في عرضه التوضيحي على بعض النقاط الرئيسية الواردة في تاريخ الملكية الفكرية واقتصاداتها. وقد طورت الدول الصناعية حاليا إطارا لا يرتبط بنظام معين للملكية الفكرية، أو بنظام من حماية الملكية الفكرية. وأشار إلى أن الملكية الفكرية لم تضمن بالضرورة الابتكارات، وأن البراءات قد تعوق الابتكار بدلا من أن تشجعه. وقال إن البلدان النامية لم تستفد من تعزيز الحماية، وإن دور الملكية الفكرية اختلف باختلاف مستويات التنمية (البدء، التطبيق على المستوى المحلي، تحقيق النمو). علما بأن اتفاق تريبس أقر في المادة 1.66 بالحاجة إلى اعتماد نهج تطوري، لكنه قاصر على البلدان الأقل نموا.

35. وتحدث السيد إيفان بليزنييتس عن العلاقة الوثيقة بين المعهد الروسي للملكية الفكرية، والنظام الوطني للابتكار. وقال إن الابتكارات من أجل التنمية تبدو، في المرحلة الحالية، العامل الرئيسي المؤثر على النمو الطويل الأمد للرفاه الاقتصادي الروسي. وقدم السيد بليزنييتس بعض الأمثلة على تطوير مجالات الابتكار في روسيا، والنتائج التي تحققت في تلك المجالات، والمشاكل التي ظهرت خلال عملية التطوير. وكشف عن تأثير معهد الملكية الفكرية على ديناميكية عمليات الابتكار، جنبا إلى جنب مع وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وتحدث عن نتائج الأداء الاقتصادي التي تميز وضع معهد الملكية الفكرية في الاقتصاد الروسي، فضلا عن دور الملكية الصناعية وحق المؤلف في الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي. وتطرق أيضا إلى تجربة روسيا في عملية التسويق عن طريق إنشاء سجل للملكية الفكرية في روسيا، ودعم الدولة لشركات الابتكار الصغيرة والمتوسطة. في نهاية العرض تحدث السيد بليزنييتس حول المشاكل التي تحول دون تطوير إمكانيات اقتصاد البلد، والصلة بين الاقتصاد المتقدم والتعليم من خلال دورات تدريبية خاصة للموظفين، وما قامت به روسيا في هذا الاتجاه، وساق أمثلة لمشروعات مختلفة تُعزز التعليم في مجال الملكية الفكرية.



36. وعقب عروض المتحدثين، قُدمت دراستان إفراديتان حول دور الملكية الفكرية في دعم التنمية الاقتصادية في الممارسة العملية، هما:

37. تسخير الملكية الفكرية في تسويق نتائج الأبحاث: تجربة جامعة باكستانية، قدمها السيد أرشد علي، عميد ونائب رئيس الجامعة الوطنية للنسيج، فيصل آباد، باكستان. تعرض الدراسة الكيفية التي عالجت بها الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في باكستان (NUST) قضايا الملكية الفكرية في عملها المتعلق بتعزيز الروابط مع الصناعة، وتعرض الهيكل التنظيمي والإداري، الذي وُضع للتعامل مع تسويق التكنولوجيات بشكل منتظم. وقد حصلت البرمجيات التي طُورت على البراءة في الولايات المتحدة الأمريكية. وساعد نظام الملكية الفكرية الذي طورته الجامعة الوطنية على جذب شركات وادي السيليكون لاستغلال المواهب الباكستانية، التي شكلت فريقا يضم ما يزيد على 175 مهنيا. وبالنسبة للجامعة الوطنية كانت هذه الخبرة في العمل مع قطاع الصناعة في العالم المتقدم بالغة أهمية لرفع قاعدة المعرفة، وساعد نظام الملكية الفكرية القوي على إتاحة فرص اقتصادية، وإذكاء روح المبادرة لدى شباب الخريجين.

38. وشاركت الدراسة الإفرادية التالية تجربة شركة أمواج للطور التقليدية العمانية، أحد بيوت العطور الفاخرة، أنشئ في سلطنة عمان، ويستخدم المكونات التقليدية للطور في الشرق الأوسط. وقدم الدراسة السيد راين تشاترجي، المدير المالي للشركة، وقال إن شركة أمواج جمعت التراث العماني وصهرته في عملية إبداعية وتنموية أصلية، تقدم صورة قوية للعلامة التجارية، وتصاميم مبتكرة لتطوير أحد أشهر الخطوط العالمية للطور المتخصصة. ومع الحماية التي يكفلها نظام الملكية الفكرية، من المتوقع أن تواصل الشركة صناعة عطور تقدم تراث عمان وثقافتها وعطورها إلى جميع أنحاء العالم.

39. والموضوع الثالث: التنمية الثقافية ودور الملكية الفكرية، أدار النقاش السيد مينيليك أليمو غيتاهون، مساعد المدير العام للويبو. ضم فريق المناقشة اثنان هما: السيدة إيريني استاماتودي، مدير عام، المنظمة اليونانية لحق المؤلف، والسيدة ميخالي فيكشور، رئيس رابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف في بودابست. تبادل المتحدثان وجهة نظرهما حول أطر السياسة العامة وغيرها من العناصر، التي ينبغي استخدامها لإتاحة الفرصة لنظام الملكية الفكرية كي يؤدي دورا فعالا في التنمية الثقافية، والكيفية التي يمكنه بها مساعدة البلدان على حماية ثقافتها وصونها، والحصول على المنافع الاقتصادية.

40. وأشارت السيدة إيريني استاماتودي إلى التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، اللتين تشيران إلى ملك عام "تري و" يمكن الوصول إليه" و" قوي". وقالت إنه على الرغم من وجود عدد كبير من المؤلفات حول مفهوم الملك العام وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع، فإن هذا النقاش بات، في رأيها، مناسبا الآن بسبب تطور تكنولوجيات جديدة، والإنترنت وتزايد الحاجة إلى الوصول إلى المحتوى واستخدامه بصور متعددة. وعرضت السيدة استاماتودي، بوجه عام، تعريفا لمفهوم الملك العام، الذي تطور على مدى السنوات الأخيرة، وبينت الخط الفاصل بينه وبين حق المؤلف. وقالت إن مبادرات الترخيص المعيارية الجديدة المتعلقة بالاستخدامات المسموح بها لمصنفات حق المؤلف، مثل: البرمجيات مفتوحة المصدر وحقوق الإبداع التوفيقية، وكذلك الحيل القانونية أو الاتفاقات الطوعية، التي تهدف إلى تعزيز استخدامات معينة لمصنفات حق المؤلف، مثل المصنفات البيئية والمصنفات غير المتاحة في السوق، قد أنشأت "مجالا جديدا" يقف في مكان ما بين حق المؤلف والملك العام. وأوضحت أن كلا من الملك العام والاستخدامات المسموح بها تُعرّف دائما مع إشارة مباشرة إلى حق المؤلف. وأنه ليس ثمة تعارض بين ملك عام قوي وحق المؤلف، بل هو مكمل له، ويُعد شرطا أساسيا ضروريا لتحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية الهامة.

41. وأشار السيد ميخالي فيكشور في عرضه التوضيحي إلى أن الحفاظ على حق المؤلف 3 أو استعادة مصداقيته، وقبول الجمهور له، وتطبيقه بفعالية وصولاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب أن نضع نصب أعيننا ضرورة أن يعمل حق المؤلف وهو "معلن"، بمعنى أنه من المفترض أن يخدم هذا الحق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال منح حقوق معنوية واقتصادية للمبدعين والمؤلفين والفنانين. وعلى المستوى الدولي، أن الوظيفة "المعلن عنها" لحق المؤلف يجب أن تعم ليس في بلدان معينة فحسب، وإنما في جميع بلدان العالم لخدمة التنمية وحماية التنوع الثقافي وتعزيزه. وأيضاً يجب أن يعمل حق المؤلف وهو "معلن"، بمعنى أنه يضمن تيسير سبل النفاذ إلى الإبداعات المحمية اللازمة لأغراض التنمية، وأن يتيح للناس المشاركة بنشاط في الحياة السياسية والثقافية. كذلك تُعد الاستثناءات المتوازنة بشكل جيد والمقررة حسب الأصول المفروضة على حق المؤلف وسائل هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

42. وأشار السيد فيكشور إلى بعض الاعتبارات المحددة التي رأى أنها ضرورية، وأولى اهتماماً خاصاً لمبادئ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن هناك حاجة إلى التوصل إلى حلول عملية وفعالة بدلاً من الانحياز إلى أحد الجانبين في مناقشات أيديولوجية متجذرة بين الأكاديميين. وأشار إلى ضرورة أن تُستغل الاحتمالات القائمة التي تقدمها المعاهدات الدولية للاستثناءات والتقييدات المهمة للمصالح العامة والتنمية استغلالاً كاملاً. ونوه إلى ملحق اتفاقية برن، وقال إنه على الرغم من إدراجه عن طريق الإحالة في كل من اتفاق تريبس ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، لكن نظراً لقواعده الإجرائية البالغة التعقيد ومواعيد النهائية المطولة لم يكن مناسباً لتحقيق هدف تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية (من خلال الترجمة الإلزامية والترخيص بإعادة طبع المصنف) لأغراض تعليمية وبجته. وفي ظل التطورات التكنولوجية المذهلة فقد أي أهمية حقيقية له. ومع ذلك، فإن المبادئ التي استند إليها والأهداف المنشودة منه لا تزال صالحة تماماً. ومضى يقول إن ثمة ما يبرر إعادة النظر في الكيفية التي يمكن بها تطبيق هذه المبادئ، وسبل تحقيق تلك الأهداف في البيئة الرقمية على الانترنت. ويبدو أنه من الضروري للمحاولات الرامية إلى اعتماد استثناءات وتقييدات في البيئة الرقمية، أن تضع قواعد محددة للقضايا التي تكتسي أهمية من منظور التنمية، مثل: التعليم عن بعد، الرقمنة، الانتفاع بالمصنفات اليتيمة والمصنفات غير المتاحة في السوق.

43. وأشار السيد فيكشور أيضاً إلى الاقتراح الذي قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى اللجنة في دورتها المنعقدة في ديسمبر 2015. وقال إنه على الرغم من أن المشاريع التي تركز على استثناءات وتقييدات لحق المؤلف لفائدة المصالح الإنمائية، تمثل عنصراً أساسياً في جدول أعمال التنمية، فإنه ينبغي أيضاً إيلاء اهتمام مناسب لحماية حق المؤلف وإنفاذه.

44. وعقب العروض التوضيحية للمتحدثين، قُدمت دراسة إفرادية، عرضت دور الملكية الفكرية والانتفاع بها لتشجيع التنمية الثقافية.

45. وعُرضت في إطار هذا الموضوع دراسة إفرادية بعنوان "إعادة توسيم صورة أفريقيا من خلال مجموعة "Label TV & Radio". وقدم الدراسة السيد مكنار سيلا، مؤسس مجموعة "Label TV & Radio" ومديرها التنفيذي، والمدير السابق لقناة التلفزيون الفرنسية الدولية "TV5 أفريك". وقدم السيد سيلا مشروعاً مبتكراً بشأن بث وسائل الإعلام، يهدف إلى تعزيز صورة أفريقيا وتجديدها في العالم من خلال البث على نطاق عالمي. انطلق المشروع في 2012، بهدف تعزيز وتوجيه نقل قطاع الوسائط السمعية البصرية الأفريقي إلى العصر الرقمي. ويُعد مشروع الوسائط السمعية والبصرية المشروع الأكثر طموحاً وحشداً في أفريقيا. وكان الدافع الأساسي للسيد سيلا هو الرغبة في إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية لعموم أفريقيا في قلب القارة من أجل معالجة أوجه القصور في تطوير هذا القطاع. وأشار إلى أنه حدد بعض القضايا الرئيسية، مثل تهميش أفريقيا في صناعة السينما، وفي إنتاج وتوزيع المواد والخدمات السمعية البصرية. وأشار أيضاً إلى إنه من الضروري

<sup>3</sup> الإشارة إلى حق المؤلف، في العرض التوضيحي الذي قدمه السيد فيكشور، نُفهم على أنها إشارة أيضاً إلى الحقوق المجاورة.

استخدام أداة تسمح لأفريقيا التأكيد مجدداً على بزوغها الثقافي، وهذه الأداة هي رقمنة البث. وقدمت الدراسة الإفرادية أيضاً لمحة عامة عن النمو المفرط الذي شهده العقد الماضي في عدد قنوات التلفزيون في أفريقيا، وعن عملية التحول إلى وسائل الإعلام الرقمية. ومع أن معظم البلدان قد شرعت في الانتقال إلى البث الرقمي، لكن أربعة منها فقط حققت ذلك، منوهاً إلى الحاجة إلى المزيد من الحوافز والمزيد من التوجيه.

46. الموضوع الرابع: تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية: مشاطرة الممارسات واستحداث الاستراتيجيات. وجه النقاش السيد جون سانديج، نائب المدير العام، قطاع البراءات والتكنولوجيا، الويبو. ضم فريق المناقشة المتحدثين: الأستاذ أندرو كريستي، أستاذ حاصل على كرسي ديفيس كولينزون كيف للملكية الفكرية في كلية الحقوق بجامعة ملبورن، ملبورن، أستراليا. والسيد ماكسيميليانو سانتا كروز، مدير، المعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، سانتياغو. والسيدة أنجيلا بليونكينا، نائبة مدير، مركز بيلاروس الوطني للملكية الفكرية، مينسك. وتقاسم المتحدثون مع الحضور الممارسات الناجحة في الإدارة الاستراتيجية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذلك حقوق الملكية الصناعية من أجل تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية.

47. وتحدث الأستاذ كريستي عن خصائص النظام الحيوي للملكية الفكرية. وقال إنه عندما يوصف نظام للملكية الفكرية، مثل حق المؤلف أو قانون البراءات بأنه نظام حيوي، فمن المرجح أنه يتسم بمعظم، إن لم تكن جميع السمات التي تميز النظام المعقد. ويُعد النموذج الكامل لنظام ملكية فكرية حيوي نظاماً بالغ التعقيد. ومع ذلك، يمكن بسهولة تحديد العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك. ويمكن، بصورة مبسطة، تصنيف هذه العوامل إلى أنواع ثلاثة عامة: تكنولوجية ومجتمعية وتنظيمية. وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض للتأثير على وضع نظام الملكية الفكرية. والعوامل التكنولوجية هي العوامل المرتبطة بالتكنولوجيات التي تجسد الموضوعات التي يحميها نظام الملكية الفكرية المعني. والعوامل المجتمعية هي العوامل المتعلقة بالطريقة التي تعمل بها كيانات القطاع الخاص، سواء البشرية أم المؤسسية مع نظام الملكية الفكرية. أما العوامل التنظيمية فهي العوامل المتعلقة بالكيفية التي تنظم بها المؤسسات العامة والحكومة والوكالات التابعة لها سبل تطبيق نظام الملكية الفكرية. وتطبق هذه النقاط على جميع أنظمة الملكية الفكرية. ولإكساب هذه النقاط مضمونا، ضرب السيد كريستي مثلاً بنظام حق المؤلف، ثم تحدث عن المسائل المتعلقة بتصميم الأنظمة، وأيضاً عن العلاقة بين المسائل المتعلقة بالتصميم التي تظهر عند تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية.

48. واستهل السيد ماكسيميليانو سانتا كروز حديثه بالسؤال عن ماهية نظام الملكية الفكرية الحيوي. وقال إنه من المعروف أن المكونات الأساسية لإنشاء أي نظام للملكية الفكرية هي: "مجموعة من العناصر تعمل معاً كجزء لآلية أو لشبكة مترابطة، أو لكيان معقد" (على سبيل المثال: معايير، بنية تحتية، تكنولوجيا معلومات، وكالات، جهات فاعلة)، وتطرق إلى الكيفية التي جلب بها المجتمع الحديث الديمقراطي جهات فاعلة جديدة إلى النظام (مثل: المجتمع المدني، المرضى، المستخدمين) وبالتالي جلب تحديات جديدة لمكاتب الملكية الفكرية. وأشار السيد سانتا كروز إلى أن نظام الملكية الفكرية الحيوي نظام متغير ويمكنه التكيف مع الظروف أو التوقعات أو الاحتياجات الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية الجديدة. ثم تحدث عن الدور الذي ينبغي لمكتب الملكية الفكرية أن يؤديه في تطوير نظام حيوي للملكية الفكرية وإدارته. وأشار إلى الدور المتغير لمكاتب الملكية الفكرية، وقال إن مكاتب الملكية الفكرية، وبخاصة في البلدان النامية، ينبغي أن تتجاوز دورها المعتاد والتقليدي في إدارة سجلاتها بكفاءة، مثل: دقة التوقيت والجودة والشفافية والمعايير والوعي، لتكون فاعلاً نشطاً في الابتكار وبيئة لريادة الأعمال. وبعبارة أخرى، ينبغي لمكتب الملكية الفكرية الحديث أن يكون قادراً على المساعدة في تحقيق هدف نظام الملكية الفكرية المتمثل في تشجيع الابتكار ونشر المعرفة ونقل التكنولوجيا على حد سواء (على سبيل المثال: التوازن، الملك العام، المرونة، النفاذ، الارتباط الوثيق بالمنافسة، الصحة العامة، التعليم). واختتم حديثه بالتركيز على بعض الأمثلة والتطورات التي شهدتها مكتب شيلي للملكية الفكرية، وضرب أمثلة لما يقوم به المكتب ليتجاوز دوره التقليدي، بما في ذلك العمل على وضع استراتيجية للملكية الفكرية.

49. وأبرز العرض التوضيحي الذي قدمته السيدة بليونكيينا بعض الصعوبات التي واجهت إنشاء نظام حيوي للملكية الفكرية في جمهورية بيلاروس. وأشارت إلى أن أحد الدعائم الرئيسية لإقامة دولة جمهورية بيلاروس في 1991، هو إنشاء نظام وطني للملكية الفكرية: بنية تحتية للملكية الفكرية ووضع التشريعات اللازمة. وكان من المفترض وضع نظام مستقل للملكية الفكرية للدولة الجديدة المحدودة الموارد سواء المادية أم البشرية، كذلك إنشاء مؤسسات جديدة للملكية الفكرية (غير معروفة أو غير مألوفة في التشريع السوفيتي)، وتقديم المساعدة للجمهور للتغلب على الصعوبات النفسية المترتبة على الانتقال من "شهادات المؤلفين" إلى "الحقوق الاستثنائية". وأضافت أن دمج النظام الوطني للملكية الفكرية لبلدها في النظام العالمي اكتنفه بعض التحديات. وقالت إن بيلاروس انضمت إلى 16 معاهدة واتفاق دوليا تديره الويبو، وأنها أصبحت على الصعيد الإقليمي عضوا كامل العضوية في اتفاقية البراءات الأوروبية الآسيوية. وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية في تنفيذ سياسة الدولة في مجال الملكية الفكرية، التي تهدف إلى تحسين إدارة الملكية الفكرية، ودمج الملكية الفكرية في نظام التعليم، وإدكاء الوعي العام بأهمية الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتراعى استراتيجية الجمهورية في مجال الملكية الفكرية للفترة من 2012 إلى 2020 المهام والتحديات الرئيسية التي تواجه نظام الملكية الفكرية في تعزيز التنمية المستدامة. وبنبغي، في ضوء ظروف إقامة اقتصاد موجه نحو الابتكار، أن يقدم مكتب الملكية الفكرية مجموعة أوسع من الخدمات في مجال الابتكار وتسويق منتجات الملكية الفكرية.

50. وأضافت السيدة بليونكيينا أيضا أن المنتجين الوطنيين يستخدمون نظام الملكية الفكرية بالفعل كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويتضح من الأمثلة على نجاح الشركات البيلاروسية الكبيرة في مجال الهندسة الميكانيكية والكيميائية والغذائية والصناعات الخفيفة، وكذلك نجاح شركات ناشئة ذائعة الصيت في مجال تكنولوجيا المعلومات، هذا في الوقت الذي يجري فيه إنشاء نظام وطني للعلامات التجارية يركز على الملكية الفكرية. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المؤسسات الصغيرة في العمليات المذكورة غير كافية. واختتمت قائلة إن امتثال النظام الوطني للملكية الفكرية لمعايير دولية محددة مهم، ولكن النهج الأكثر مرونة هو المناسب في مرحلة التأسيس، إذا أخذت في الاعتبار الظروف الوطنية لدولة ما.

51. وعقب العروض التوضيحية للمتحدثين، قُدمت الدراسة الفردية السادسة، التي تعكس أهمية تطوير نظام حيوي للملكية الفكرية كأداة للتنمية، مع الاستفادة من قصة نجاح إثيوبيا.

52. الدراسة الفردية: تصميم نظام حيوي للملكية الفكرية في إثيوبيا. قدم هذه الدراسة السيد غيتاشو أليمو، مستشار ومحام في مجال الملكية الفكرية، مكتب غيتاشو وشركاؤه للاستشارات القانونية، أديس أبابا. وعرضت الدراسة تجربة مكتب إثيوبيا للملكية الفكرية في وضع السياسات العامة للملكية الفكرية وإجراءاتها، فضلا عن إدارة أدوات الملكية الفكرية المختلفة التي تصمم نظاما حيويا للملكية الفكرية من أجل النهوض بالتنمية.

53. والموضوع الخامس: التعاون العالمي في سبيل الملكية الفكرية والتنمية: دور الويبو وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، أدار النقاش السيد ناريش براساد، مساعد المدير العام ورئيس الموظفين، مكتب المدير العام، الويبو. وضم فريق المناقشة: منظماتان حكوميتان دوليتان - الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمات غير حكومية - مجمع براءات اختراع الأدوية والمكتب التقني للشؤون الأوروبية، ومكتب العلاقات الدولية في إسبانيا، وممثل عن الصناعة - مؤسسة ناولس لاستراتيجيات الملكية الفكرية، شرح المتحدثون دورهم في التعاون العالمي في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وعرضوا مزايا نظام الملكية الفكرية الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

54. وقدم السيد بي عرضا ايضا باسم منظمة التجارة العالمية. وأكد أنه لا غنى عن التعاون العالمي المستمر والمعزز إذا كان لنظام الملكية الفكرية أن يحقق كامل إمكاناته في دعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأن الويبو، بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، كانت شريكا لا غنى عنه في التعاون منذ أن تأسست منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى اتفاق تريبس قائلا إن الويبو ومنظمة التجارة العالمية أبرمتا، قبل 20 عاما، اتفاقا وضع التعاون من أجل التنمية في صميم علاقة العمل بين

المنظمتين. وقد تطور التعاون بين المنظمتين وتنوع بشكل طبيعي على مر السنين، مع حدوث طفرة في بعض الاتجاهات. وأورد السيد بي بعض الأمثلة على تعاون المنظمتين على سبيل المثال لا الحصر.

55. وأشار السيد بي أن التنسيق والاسهامات العالية القيمة وردود الفعل الإيجابية المرتدة تُعد بمثابة أولويات وتوجيهات هامة في المستقبل يتعين أخذها في الاعتبار. ورأى أن التركيز على البلدان الأقل نمواً أمر بالغ الأهمية. وأضاف أن قواعد منظمة التجارة العالمية تفرح بمنح أقصى قدر من المرونة للبلدان الأقل نمواً، وأنه جرى اتخاذ قرارات هامة لوضع هذا الأمر موضع التنفيذ. ويمثل التحدي الآن في دعم البلدان الأقل نمواً على نحو ملائم، ومراعاة تنوع احتياجاتها وظروفها وتباينها، في الوقت التي تتطلع فيه هذه البلدان إلى بناء قواعد تكنولوجية خاصة بها، والاستفادة من قدراتها الإبداعية والابتكارية، لتجد مكانها في سلاسل القيمة العالمية، وتحقيق قيمة أكبر لمنتجاتها المحلية والتقليدية المميزة. حتى وإن كانت البلدان الأقل نمواً تفتقر إلى الموارد بالمعنى الاقتصادي، فإنها تتمتع بموارد فكرية وقدرات بشرية هائلة، فضلاً عن قدرة ملحوظة على استخدام التكنولوجيات الجديدة بهدف اتباع مسارات جديدة للتنمية. وشدد على أن الحاجة إلى التنسيق الدقيق، واتباع نهج أكثر تفصيلاً ووضوحاً مناسب للظروف الخاصة، من الأهمية بمكان إذا كان للنظام المتعدد الأطراف أن يقدم الدعم الفعال الذي يمكن البلدان الأقل نمواً من الاستفادة من هذه الإمكانيات.

56. وتحدث السيد غيرمو فاليس، مدير شعبة الأونكتاد للتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، نيابة عن السيد يواكيم رايتز. وسلط الضوء على المساهمة الطويلة الأمد للأونكتاد في عمل الويبو. وقال إن الأونكتاد هو الوكالة الرائدة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا الملكية الفكرية والتنمية بصورة متكاملة منذ المؤتمر الوزاري الثالث في 1972. وقد أسهم الأونكتاد في العديد من أعمال الويبو، من بينها إعداد تقرير خاص عن اتفاق تريبس والبلدان النامية، وكتاب مرجعي عن التنمية يقدم تفسيراً لكل حكم من أحكام اتفاق تريبس. وأشار بوجه خاص إلى التوصية 40 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية التي طالبت الويبو بتكثيف تعاونها مع جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي ضوء ذلك، كان للأونكتاد تكليف ثابت وتقليد متبع في التعاون في مجال الملكية الفكرية. وفي الوقت الراهن، لم تعد الملكية الفكرية مسألة رئيسية لتحقيق أهداف اقتصادية أو تجارية فحسب، وإنما باتت مسألة سياسة شاملة إلزامية من أجل التنمية. وقد اتضح هذا بشكل جلي في جدول أعمال التنمية المستدامة الذي دعا إلى أن يكون لجميع المنظمات الدولية جدول أعمال مشترك أحد أهدافه التنمية. وأشار السيد فاليس إلى أن مساهمة الأونكتاد تمت من خلال ركائز عمله الثلاث وهي: (أ) البحث والتحليل، (ب) التعاون التقني، (ج) بناء توافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي. ويمكن إبراز تعاون الأونكتاد ليس مع الويبو فحسب، وإنما أيضاً مع منظمة التجارة العالمية. وأخيراً، أشار إلى أن معالجة مسألة التنمية مسألة تتعلق بالتوازن، وعلى هذا لا يوجد نظام واحد يلبي جميع احتياجات التنمية، ويتصدى للتحديات التي تواجه البلدان، وأنه ينبغي تحقيق التوازن بين الأسواق المنافسة لفائدة المستهلك وحماية الملكية الفكرية، وأن الأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الويبو، سيعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

57. ومثلت السيدة باربرا مارتن مونيوز المنظمة الوطنية الإسبانية للمكفوفين، وهي منظمة عامة اجتماعية تضطلع بأنشطة في مجالات الإدماج الاجتماعي، ومكافحة الدمار، وتكافؤ الفرص، والحصول على حقوق الأشخاص الذين يشكلون ما يزيد على 72 000 شخص في إسبانيا. وقالت إن المنظمة نجحت في تحقيق أهداف رئيسية تتمثل في تقديم الخدمات للمكفوفين، والحصول على المعلومات وعلى فرص العمل، والوصول إلى الاندماج الثقافي والاجتماعي. وأكدت أهمية معاهدة مراكش التي أبرمتها الويبو، والتي تُعد أول اتفاقية لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين. وأشارت إلى أن المعاهدة تكتسي أهمية خاصة لأن الأشخاص العاجزين عن القراءة أو المكفوفين أو ضعاف البصر، مثلهم مثل الأشخاص الطبيعيين، لديهم الاحتياجات نفسها للأسباب نفسها للوصول إلى الأشياء كلها؛ الثقافة، الترفيه، التوظيف، الاندماج، كي يشعروا أنهم جزء من مجتمع نشط، مجتمع عالمي. وهذا حق من حقوق الإنسان، ويتطلب وضعه موضع التطبيق للأشخاص ذوي الإعاقة وضع صكوك قانونية ملزمة، تُمكن من إنتاج المصنّفات في أنساق يسهل الاطلاع عليها وتوزيعها وإتاحة الوصول إليها مجاناً وبصورة

قانونية دون أي عائق. وأكدت السيدة مونوز أن الطبيعة الإقليمية لتشريعات الملكية الفكرية جعلت من المستحيل على المؤسسات المكرسة لتعزيز المصنفات وتوزيعها في أسواق يسهل الاطلاع عليها أن تتبادل هذه المصنفات مع بلدان أخرى من نفس المنطقة اللغوية. وتعذر اختيار قراءات من مصنفات أخرى بلغات أخرى، وتعذر حصول تلك المؤسسات على نسخ يمكن الاطلاع عليها لأسباب مختلفة. وازدادت أنه لا يتوفر سوى 5 في المائة من جميع المصنفات المنشورة سنويا في أشكال يسهل الاطلاع عليها، وذلك بفضل الجهد الكبير الذي بذله الأشخاص من ذوي الإعاقة. وكانت معاهدة مراكش أداة رائعة ساعدت الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لم يتسن لهم الحصول على المصنفات في هذا النسق. وما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا جهود ومشاركة هؤلاء الأشخاص في إطار التعاون من أجل التنمية.

58. وتحدث السيد استيان بورون، باسم مجمع براءات اختراع الأدوية (MPP)، وقال إن المجمع هو منظمة غير الحكومية أنشئت لغرض زيادة فرص الحصول على الأدوية القائمة والجيدة الجديدة للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان النامية. تأسس المجمع بناء على طلب من المجتمع الدولي في 2010، من خلال آلية التمويل الابتكارية: طلب المرفق الدولي لشراء الأدوية (UNITAID). وتمثل مهمة المجمع في تحسين فرص الحصول على الأدوية المناسبة لفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي C وأدوية السل بأسعار معقولة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومن خلال نموذج تجاري مبتكر تمكن شركاء المجمع في كل من الحكومات والصناعة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ومجموعات المرضى وغيرهم من أصحاب المصلحة من توقع الأدوية المطلوبة، وتحديد أولوياتها وترخيصها. وشجعت المنظمة تصنيع الأدوية الخالية من العلامات التجارية، وتطوير تركيبات جديدة من خلال مجمع البراءات. وحتى وقتنا الحاضر، وقع المجمع اتفاقات مع سبع من أصحاب البراءات للحصول على ترخيص لاثني عشر دواء مضادا للفيروسات الرجعية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، وآخر لالتهاب الكبد الفيروسي C له تأثير مباشر مضاد للفيروس. ووزع شركاء المجمع العموم ما يربو على 7 مليون دواء أوصت به منظمة الصحة العالمية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية في 117 بلدا. ومن أهم السمات المميزة لاتفاقات المجمع النطاق الجغرافي واسع المدى، والحصول على تراخيص تغطي نسبة تتراوح ما بين 87-93 في المائة من مرضى فيروس نقص المناعة البشرية في العالم النامي. واتسمت تراخيص المجمع بالشفافية، ويمكن الاطلاع على النص الكامل لاتفاقيات الترخيص على الموقع الإلكتروني للمجمع. وقد صيغت التراخيص بما يتفق مع أوجه المرونة في اتفاق تريبس، وأنها تعالج القضايا ذات الصلة بالتحويل، ورصد الآثار الضارة؛ أيضا. يدرك المجمع أن التراخيص الموجهة نحو الصحة العامة لا تمثل سوى جزء واحد فقط من معضلة "تيسير سبل الحصول على الأدوية". ولا تزال تحديات أخرى ماثلة يتعين معالجتها، مثل السعر، والمسائل التنظيمية، والوصمة الاجتماعية، والبحث والتطوير، وتمويل العلاج، وقضايا التصنيع المحلي.

59. وركز العرض التوضيحي الذي قدمته السيدة نولز على الكيانات والمنظمات في الدول المتقدمة، التي يمكنها تقديم الدعم والمساعدة لمبادرات الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأكدت وجود مصادر عديدة في البلدان المتقدمة متحمسة لتقديم المعلومات والتوجيه والدعم الفني وإنشاء الشبكات. وأشارت إلى أن مسؤولية نجاح المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة لتطوير الملكية الفكرية على المستوى الإقليمي، هي مسؤولية مشتركة بين البلدان المتقدمة والنامية. وأشارت إلى المادة 2.66 من اتفاق تريبس التي تنص على ضرورة تقديم البلدان الأعضاء المتقدمة حوافز للشركات والمؤسسات القائمة في أراضيها لتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لمساعدتها على إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار. وطالبت البلدان المتقدمة بتقديم تقارير بموجب المادة 2.66 بصورة سنوية. مشيرة إلى أن بعض وليس كل البلدان المتقدمة تقدم تقاريرها عن المبادرات المتعلقة بالمادة 2.66. وأشارت السيدة نولز إلى أن منظمة التجارة العالمية، وربما الويبو قد تؤدي دورا في تشجيع البلدان المتقدمة التي لم تقدم تقاريرها بعد حتى الوقت الراهن. وثمة اقتراح أن تنشئ منظمة التجارة العالمية بوابة أكثر اتساعا للتقارير بموجب المادة 2.66، وقد تتضمن ملخصات في شكل نقاط، ومعلومات اتصال، وغيرها من المعلومات العملية التي تسهل على من في البلدان النامية الاتصال بالمصادر المحتملة للمساعدة. وثمة اقتراح آخر يتمثل في تشجيع إنشاء صندوق تديره الويبو تساهم فيه البلدان المتقدمة، التي ساعدت في دفع الرسوم الوطنية والدولية الأساسية لإيداع عدد محدد من

طلبات البراءات التي تتمتع بالأهلية للحماية بموجب البراءة، التي أودعها مخترعون من البلدان الأقل نمواً أو من البلدان النامية. ومن المأمول أن يكون هذا الصندوق وسيلة مفيدة لتشجيع الجهود الابتكارية ومكافأتها في هذه المناطق.

60. وأشارت السيدة نولز إلى أن الباحثين في البلدان النامية يؤدون دوراً أساسياً في التواصل مع البلدان المتقدمة بشأن احتياجاتهم للمضي قدماً بمبادرات الابتكار. ومن النصائح العملية في هذا الأمر معرفة ما هو مطلوب وتحديد بدقه، ويجب عن ذلك المجموعة التي ستلقى المساعدة (لتعزيز وضوح الطلب)، والتواصل من خلال القنوات الصحيحة، وأن يكون الطلب في حدود إمكانيات الكيان المقدم للمساعدة في البلدان المتقدمة. ويمكن للويبو أن تؤدي دوراً رائداً في هذه الاتصالات من خلال العمل كمركز لتنسيق المعلومات يربط الطالب مع الجهة المحتمل تقديمها المساعدة، وهو ما من شأنه أن يزيد احتمالات الاتصال الناجح. وأشارت إلى عائق أساسي أمام إجراء الأبحاث الأساسية في البلدان النامية؛ وهو توفير المعدات والمرافق البحثية. وأشارت إلى أنه سيجري تقديم المزيد من الحوافز لتحفيز الشركات والمؤسسات في البلدان المتقدمة للتبرع بالمعدات والكواشف المستخدمة، وتوفير التدريب الأولي على المعدات إذا لزم الأمر. ويمكن للويبو أيضاً أن تؤدي دوراً من خلال إنشاء لوحة إعلانات إلكترونية لعرض طلبات البلدان النامية لبنود محددة من المعدات البحثية المطلوبة. وقد لوحظ أن من أهم احتياجات الباحثين في البلدان النامية الحصول على الخبرة والدراسة الفنية من الباحثين المتمرسين. وثمة رأي أن الويبو قد تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في هذا الأمر عن طريق إنشاء بوابة إلكترونية لإجراء محادثات ملهمة، ومناقشة علمية حول الدراية الفنية في موضوعات محددة، مثل: المستحضرات الصيدلانية أو أنظمة التوصيل، ونهج تكنولوجيا المعلومات، والمسائل المتعلقة بالأجهزة الطبية، وما إلى ذلك، وأفضل الممارسات القانونية لاتفاقيات نقل التكنولوجيا، والملاحقة القضائية المتعلقة ببراءة الاختراع. ويمكن، عندما يقترن إسداء المشورة وتقديم المساعدة بالحماس الشديد من العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان المتقدمة، يمكن تيسير الابتكار وتطويره في البلدان النامية، مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية، وتقليص تصدير المواهب والارتقاء بنوعية الحياة.

61. وكان الموضوع السادس والأخير للمؤتمر الدولي: الملكية الفكرية من أجل التنمية: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل. أدار النقاش السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام للويبو. وضم فريق المناقشة جميع المتحدثين لاختتام المناقشات بشأن التصدي للتحديات والآفاق المستقبلية للملكية الفكرية من أجل التنمية. وقد خصصت ثلاث دقائق لكل متحدث لتبادل الآراء حول التحديات الراهنة والحلول الممكنة لهذه التحديات.

62. وذكر بعض المتحدثين أنه من المهم التركيز على إجراء الأبحاث وعلى فكر السياسات العامة، فضلاً عن الشفافية وجمع المعلومات وإجراء أكبر قدر ممكن من الدراسات بغية فهم الكيفية التي يمكن للملكية الفكرية والابتكار والنمو والتنمية العمل معاً بصورة جيدة. وشجع أيضاً على تحديث الأبحاث الحالية، وتدريب كوادر متخصصة في مجال الملكية الفكرية. وثمة رأي له ما يعضده، يرى أن النهج الذي يصلح لجميع الأنظمة ليس بالنهج القويم الذي يسخر الملكية الفكرية لأجل التنمية. وطُرحت فكرة أخرى هي التركيز على قضايا محددة واعدة أكثر، مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية، والتعليم الرقمي، والمصنفات اليتيمة والمصنفات غير المتاحة في السوق، وما إلى ذلك. والتشجع على استخدام أوجه المرونة المتاحة في احترام الملكية الفكرية، بما في ذلك اختبار الخطوات الثلاث الذي يمكن تطبيقه بصورة مرنة.

[نهاية المرفق والوثيقة]